هيكل الاقتصاد الليبي وتطور المؤشرات الاقتصادية ودور التخطيط في تحقيق التنمية

عن الفترة (1995-2023)

د. ليلى مرغم

قسم التخطيط المالي – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة طرابلس

الملخص:

أن التحول إلى دولة قوية اقتصاديا يتطلب امتلاك هيكلها الاقتصادي لخصائص معينة تتميز بها اقتصادات الدول المتقدمة، بينما تتشابه الدول النامية في خصائص الهيكل الاقتصادي والتي من أبرز مظاهره ضعف الإنتاجية والتأخر التكنولوجي، إذ تسعى هذه الدول ومن بينها ليبيا إلى التطور والتحول إلى دولة ذات اقتصاد قوي في محاولات جادة لإصلاح الاختلال في هيكل اقتصاداتها عبر العقود الماضية بغرض الوصول إلى نمو مستدام وبالتالي تحقيق التنمية، وتختلف البنّية الاقتصادية بين الدول النامية والمتقدمة اختلافات جوهرية تتمثل في مستوى الدخل وهيكل العمالة والناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى الصادرات والواردات.

تمتلك ليبيا مقدّرات اقتصادية هائلة تمكّنها من الوصول إلى معدلات مرتفعة في مؤشرات التنمية إذا ما تم استثمار هذه المقدّرات بالشكل الأمثل، ولكن هناك العديد من المعوّقات التي حدت من استثمار هذه الإمكانات المتاحة والاستفادة منها، والتي كان من الممكن أن تخطو بالاقتصاد الليبي إلى الأمام وتدفع بعجلة التنمية قدماً.

تسعى هذه الدراسة إلى عرض خصائص هيكل الاقتصاد الليبي ومعرفة تطور المؤشرات الاقتصادية ودور التخطيط في الوصول إلى التنمية المنشودة خلال فترة زمنية تتجاوز الربع قرن، مرت خلالها البلاد بكثير من التحديات المرتبطة بطبية الاقتصاد الليبي وما هو مرتبط بالتغيرات السياسية التي لا زالت تلقي بظلالها على الواقع الاقتصادي حتى وقتنا الحالي.

تستعرض الدراسة المقدرات الاقتصادية لـــــ ليبيا والمعوقات التي تواجه الاستفادة منها، وتحلل دور هذه المقدّرات في الرفع من النمو الاقتصادي وتصحيح الاختلال في هيكل الاقتصاد الليبي، باستخدام المنهج الوصفي، بالإضافة إلى المنهج الكمي تحاول هذه الدراسة اكتشاف العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية في ليبيا لتحقيق النمو الاقتصادي، وذلك باستخدام البيانات المنشورة عن الفترة (1995-2023)، وتوظيف منهجيات الاقتصاد القياسي وتحليل البيانات بالبرنامج الاحصائي (EViews) للتحقق من فرضية الدراسة التي تقضي بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة المستخدمة في النموذج القياسي والنمو الاقتصادي، عند تحليل السلاسل الزمنية بمنهجية المربعات الصغرى المعدّلة، أظهرت نتائج التقدير صحة الفرضية التي تقضي بوجود أثرا معنويا لكل من قطاع (الصناعة والخدمات) على النمو في الناتج المحلي الإجمالي، بينما وجدت الدراسة أثرا موجبا غير معنوي لقطاع الزراعة على النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وختمت الدراسة بعدد من التوصيات التي من ترى الباحثة من شأنها أن تسهم في دعم الاقتصاد الوطني.

الكلمات الافتتاحية:

الهيكل الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، القيمة المضافة للصناعة، القيمة المضافة للزراعة، القيمة المضافة للخدمات.

المقدمـــــــــــة:

يشير الهيكل الاقتصادي إلى الإطار الذي يمثل العلاقات الاقتصادية المختلفة والتي يتم تصنيفها إلى قطاعات بناءً على السلع والخدمات التي تنتجها، كما يوضح الهيكل الاقتصادي كيفية تنظيم الاقتصاد من حيث أساليب الإنتاج للقطاعات (مثل الزراعة، الصناعة، الخدمات) وأنماط التوظيف وتوزيع الدخل والأنشطة الاقتصادية داخل البلاد، بالإضافة إلى تركيبة أنشطة الإنتاج وأنماط التخصص المرتبط بالتجارة الدولية ودرجة استخدام التقنية في الاقتصاد، أيضا يعبر الهيكل الاقتصادي على المستوى التعليمي للقوى العاملة وتطور المؤسسات الحكومية في البلاد، كما يعطي الهيكل الاقتصادي صورة عن القيود التي تعمل في ظلها أسواق معينة مثل غياب بعض القطاعات عن الأسواق المالية ووجود أفراد قادرين على العمل ولكنهم لا يعملون.

كل ذلك يعطينا صورة عن الهيكل الاقتصادي لدولة ما وبالتالي بالإمكان ربط هذه البنية الاقتصادية بالموارد المتاحة فيها – البشرية منها والمادية – وبحجم الإنتاجية والنمو الاقتصادي المؤدي إلى التنمية.

تأتي هذه الدراسة لاستعراض مكونات الهيكل الاقتصادي الليبي والمقدّرات التي تمتلكها الدولة الليبية ومدى الاستفادة منها في تحقيق نمو اقتصادي مستدام والذي يمهد للوصول إلى التنمية الشاملة في كافة المجالات، وتخطي التحديات التي تعيق الوصول إلى الأهداف حتى يعم الرفاه كل المناطق في البلاد. يلي المقدمة الإطار النظري والذي يتم فيه طرح الأدبيات السابقة في هذا المجال وطبيعة هيكل الاقتصاد الليبي، ومن ثم تطور أهم المؤشرات الاقتصادية في ليبيا خلال فترة الدراسة ودور التخطيط في تحقيق التنمية، وفي الجزء التطبيقي يتم اقتراح نموذج قياسي يحلل العلاقة بين بعض المتغيرات اقتصادية والنمو الاقتصادي في ليبيا بناءاً على البيانات المنشورة في قواعد بيانات المنظمات الدولية والمحلية، وأخيرا النتائج والتوصيات.

1. الإطار النظري :

1.1 الهيكل الاقتصادي:

الهياكل الاقتصادية ومدى تنويعها لعلاج الاختلالات الهيكلية وخاصة في الدول الريعية حاز اهتمام العديد من البحّاث والدارسين في الأدب الاقتصادي، حيث حاول العديد من الاقتصاديين منذ عقود تحديد مفهوم الهيكل الاقتصادي فقد وصفه والاس بأنه المنشأ القطاعي للدخل القومي والتوزيع الوظيفي للأيدي العاملة في البلاد (بيترسون، 1968)، وبذلك يتضمن الهيكل الاقتصادي عددا من القطاعات والتي تمثل في مجملها النشاط الاقتصادي، إذ بالإمكان تجزئة هذا الهيكل إلى هياكل فرعية أخرى مثل (هيكل القوى العاملة، الهيكل الإنتاجي، هيكل المبادلات الخارجية). وتختلف الهياكل الاقتصادية في دول العالم المتقدم والنامي حيث تعتمد الدول المتقدمة على ركيزة أساسية ألا وهي المنفعة الوطنية والاكتفاء الذاتي، والتي جعلت من الدول المتقدمة تتصدر اقتصادات العالم، ويفسر (الشيخي) في مقالته المنشورة إلكترونيا في مارس 2021 في مركز الاتحاد للأخبار عن الهياكل الاقتصادية بين الواقع والحقيقة أن الاختلاف بين الهياكل الاقتصادية يرجع إلى عوامل عديدة على رأسها قدرات الدولة والثروة التي تمتلكها وإطارها الفلسفي للاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية والسياسية.

نستطيع القول بأن الهيكل الاقتصادي يتكون من عدة عناصر رئيسية تحدد كيفية تنظيم الاقتصاد وتوجيه الموارد فيه، ويتكون من عدة عناصر وهي القطاعات المختلفة مثل الزراعة، والصناعة، والخدمات، كل قطاع يلعب دوراً مختلفًا في الاقتصاد وله مساهمة معينة في الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة لآليات السوق مثل العرض والطلب والأسعار والتنافس، حيث يمكن النظام الاقتصادي أن يكون سوقًا حرة أو مختلطة أو مخططة مركزياً، أيضا القطاع المالي الذي يضم البنوك والأسواق المالية والمؤسسات المالية الأخرى التي تدير التدفقات النقدية والاستثمارات.

أن الهيكل الاقتصادي يؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي، يرى كل من (Ocampo and Rada, 2009) أن هناك وجهتا نظر فيما يتصل بذلك وتأثيراته على النمو، حيث إن توسع الاقتصاد وتوسع الأسواق، تتطلب عمليات إنتاج جديدة تنشأ عن طريق جذب المدخلات مثل العمالة ورأس المال، ويمكن أخذ صورة عن الهيكل الاقتصادي في الدول النامية بأنه زراعياً أو صناعيا كما هو الحال في الدول المتقدمة، من خلال التوزيع النسبي للقطاعات الاقتصادية المكونة للناتج القومي الإجمالي (عبد المجيد، 1999).

1.2 الهيكل الاقتصادي الليبي:

مر هيكل الاقتصاد الليبي بعدة أحداث ساعدت في تشكيل هذا الهيكل، إذ يعتبر الاقتصاد الليبي قبل اكتشاف النفط صورة عن التخلف ويفتقد إلى أهم عوامل النمو، والذي جاءت عبر الظروف الطبيعة والوضع الجغرافي وتضاريس الدولة الليبية، بالإضافة الى نتائج الاستعمار الإيطالي الذي طالت أثاره الاقتصاد الليبي لعدد من السنوات (عتيقة، 1972)، حيث تميزت تلك الفترة بعدد صغير من السكان ومستوى عال من الفقر وتدهور في الحالة الصحية وارتفاع نسبة الأمية بين الكبار حتى بلغت 90%، كل هذا انعكس سلبا على إنتاجية الأفراد الذين توجهوا للنشاط الزراعي والرعي (حجير، 1973)

انعكست التحولات السياسية والاقتصادية على تطور هيكل الاقتصاد الليبي، والذي قسمت هذه التطورات إلى مراحل متعددة على النحو التالي:

مرحلة الفترة الاستعمارية الإيطالية (1911–1943): كان الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل كبير على الزراعة وتحديداً زراعة الحبوب وتربية الماشية، كما بدأت إيطاليا في تطوير بعض البنية التحتية الأساسية مثل الطرق والموانئ.

مرحلة الفترة بعد الاستقلال (1951–1969): بعد الاستقلال عن إيطاليا عام 1951، ظل الاقتصاد الليبي يعتمد على الزراعة والاقتصاد الريفي التقليدي، ولم تكن هناك موارد طبيعية معروفة تُستغل بشكل كبير، في هذه الفترة بدأت الدولة بتطوير القطاعات المختلفة ببطء وتحسين الخدمات الاجتماعية والتعليمية.

مرحلة الفترة لبداية التحول الاقتصادي (1959–1969): يعد اكتشاف النفط في سنة 1959 نقطة تحول حاسمة في الاقتصاد الليبي، وبدأ إنتاج النفط في أوائل الستينيات مما أدى إلى تغيير كبير في الهيكل الاقتصادي، وتحولت ليبيا من اقتصاد زراعي محدود إلى اقتصاد يعتمد بشكل كبير على صادرات النفط، الأمر الذي أدى إلى زيادة الإيرادات وتمكين البلاد من تنفيذ مشاريع تنموية كبيرة.

مرحلة فترة الطفرة النفطية: أدى اكتشاف النفط إلى طفرة اقتصادية سريعة حيث أصبحت ليبيا واحدة من أغنى الدول الإفريقية، وتوجيه جزء كبير من عائدات النفط للاستثمار في البنية التحتية مثل الطرق، والمطارات، والموانئ، والمستشفيات، والمدارس.

مرحلة فترة اقتصاد الدولة (1969–1980): بعد الانقلاب على الملك الحاكم في عام 1969، تبنت ليبيا نموذج الاقتصاد الاشتراكي، تم تأميم العديد من الصناعات والبنوك بما في ذلك صناعة النفط، وتبنت الحكومة تعزيز الاقتصاد الوطني من خلال التخطيط المركزي وسيطرة الدولة على الموارد الاقتصادية، حيث تم تنفيذ مشاريع تنموية ضخمة مثل بناء مدن جديدة وتطوير البنية التحتية، ولكن بالمقابل تم تقييد القطاع الخاص وتحجيم دوره.

مرحلة فترة التراجع الاقتصادي والعقوبات الدولية (1980– 2000): واجه الاقتصاد الليبي تراجعاً بسبب انخفاض أسعار النفط وسوء الإدارة الاقتصادية، كما أن العقوبات الدولية المفروضة على ليبيا بسبب سياساتها الخارجية والإرهاب أثرت بشكل كبير على الاقتصاد، بالإضافة إلى ذلك تراجعت الاستثمارات في البنية التحتية والخدمات العامة وزادت البطالة وانخفضت مستويات المعيشة وعانت القطاعات غير النفطية بشكل خاص بسبب نقص الاستثمارات والتكنولوجيا.

مرحلة فترة الإصلاح الاقتصادي (2000 – 2011): بدأت الدولة الليبية في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، محاولة لإصلاح اقتصادها والانفتاح على الاقتصاد العالمي ورفع بعض العقوبات الدولية، إذ سعت الحكومة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية خاصة في قطاع النفط والغاز.

مرحلة فترة ما بعد ثورة 2011 إلى الوقت الحالي: دخلت ليبيا في مرحلة عدم الاستقرار السياسي مما أثر بشكل كبير على الاقتصاد، حيث تراجعت إنتاجية النفط بسبب النزاعات المسلحة والاضطرابات، والكثير من التحديات مثل تراجع الإنتاج النفطي والفساد والانقسامات السياسية (Wright, 2022) & (St John 2013) & (Ahmida, 2011).

1.3 تطور المؤشرات الاقتصادية:

استقرار الهيكل الاقتصادي يجعل النشاط الاقتصادي يتميز بالتوازن والقدرة على الصمود أمام الصدمات الاقتصادية الخارجية والداخلية، إذ يعبر عن التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة مثل الزراعة والصناعة والخدمات بحيث لا يعتمد الاقتصاد بشكل كبير على قطاع معين، لأن هذا التوازن يساعد في تقليل المخاطر المرتبطة بتقلبات القطاع الواحد، كما يساهم في الحفاظ على استقرار الأسعار مما يقلل من معدلات التضخم المرتفعة والذي من شأنه المساهمة في تعزيز الثقة في الاقتصاد، ويساعد في التخطيط الاقتصادي طويل الأجل بالإضافة إلى تحقيق مستويات عالية من التوظيف وتقليل البطالة، الأمر الذي يدعم تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي من خلال توفير فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة للسكان.

أن خلق التوازن الاقتصادي يمثل تحدياً أمام صناع القرار الاقتصادي وذلك لوجود علاقة قوية بالمؤشرات الاقتصادية من استثمار وادخار ومعدلات البطالة والاستهلاك والتضخم واستقرار الأسعار وتحفيز النمو المستدام، تستعرض الدراسة تطور بعض المؤشرات الهامة لـــ ليبيا خلال فترة الدراسة.

- **مؤشر الناتج المحلي الإجمالي(constant 2021):** الناتج المحلي الإجمالي وفقًا لتعادل القوة الشرائية هو الناتج المحلي الإجمالي المحول إلى دولارات دولية باستخدام معدلات تعادل القوة الشرائية، وهو مجموع القيمة المضافة الإجمالية لجميع المنتجين المقيمين في الدولة بالإضافة إلى أي ضرائب على المنتجات وطرح أي إعانات غير مدرجة في قيمة المنتجات.

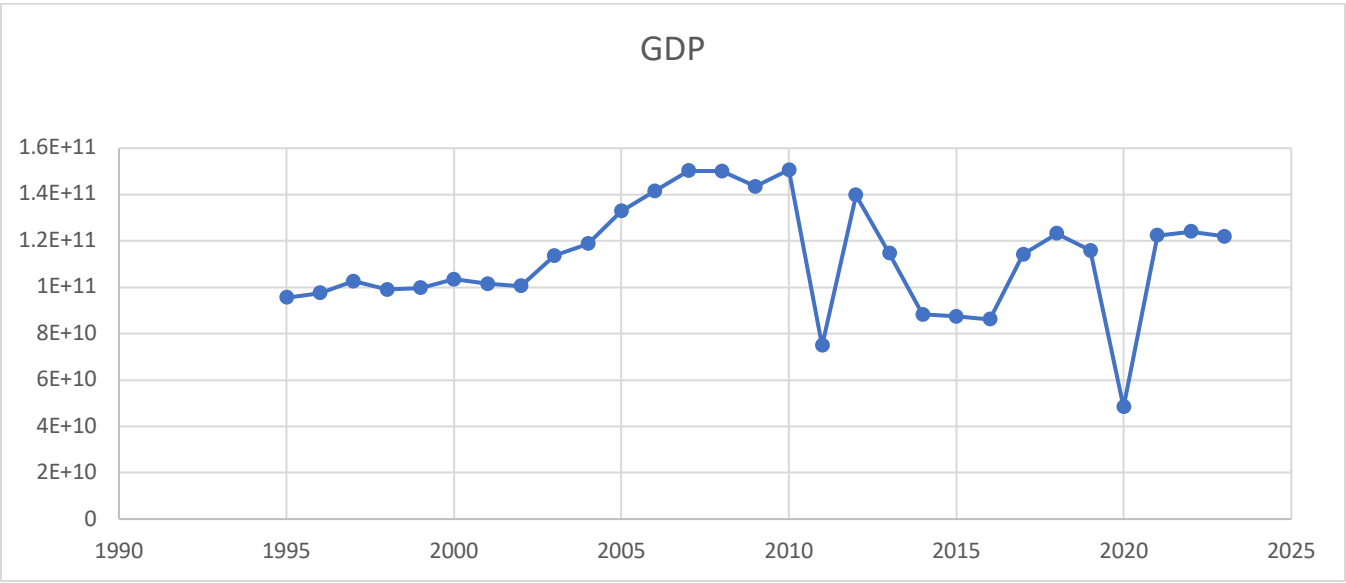

*شكل (1)المصدر: World Development Indicators، عمل الباحثة.

يبين الشكل رقم (1) تطور مؤشر الناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال الفترة من 1995 إلى 2023 بالدولار الأمريكي (البيانات بالدولار الدولي الثابت لعام 2021)، حيث يتضح الاستقرار النسبي في الناتج في بداية فترة الدراسة وحتى سنة 2010، ومن ثم بدأت التقلبات في قيمة الناتج في سنة 2011 وذلك بسبب الاحداث التي عرفت بالربيع العربي، وتباطأ إجمالي الناتج المحلي سنة 2019 وهو الانخفاض الذي أتى بعد أن كان الوضع خلال عامي 2017 – 2018 يوحي بانتعاش مستقر، مع تصاعد المواجهات العسكرية وتراجع إنتاج النفط انخفض الناتج انخفاض حادا، والذي بدوره يؤدي إلى تضاؤل حصة الفرد من الدخل.

- **مؤشر أسعار المستهلك (2010=100):** يعكس مؤشر أسعار المستهلك التغيرات في التكلفة التي يتحملها المستهلك العادي لشراء سلة من السلع والخدمات والتي قد تكون ثابتة أو متغيرة على فترات زمنية محددة مثل كل عام، البيانات عبارة عن متوسطات الفترة.

يظهر الشكل التالي الارتفاع في مؤشر أسعار المستهلك خلال سنوات الدراسة، هذا الارتفاع مدفوعا بالارتفاع العام في أسعار المواد الغذائية والتي يرتبط بشكل مباشر بالتضخم وانخفاض قيمة الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي، هذا المؤشر أكثر مقاييس التضخم والانكماش شيوعا، إذ تستخدم الحكومات والبنوك المركزية مؤشر أسعار المستهلك والمؤشرات الأخرى لاتخاذ القرارات الاقتصادية.

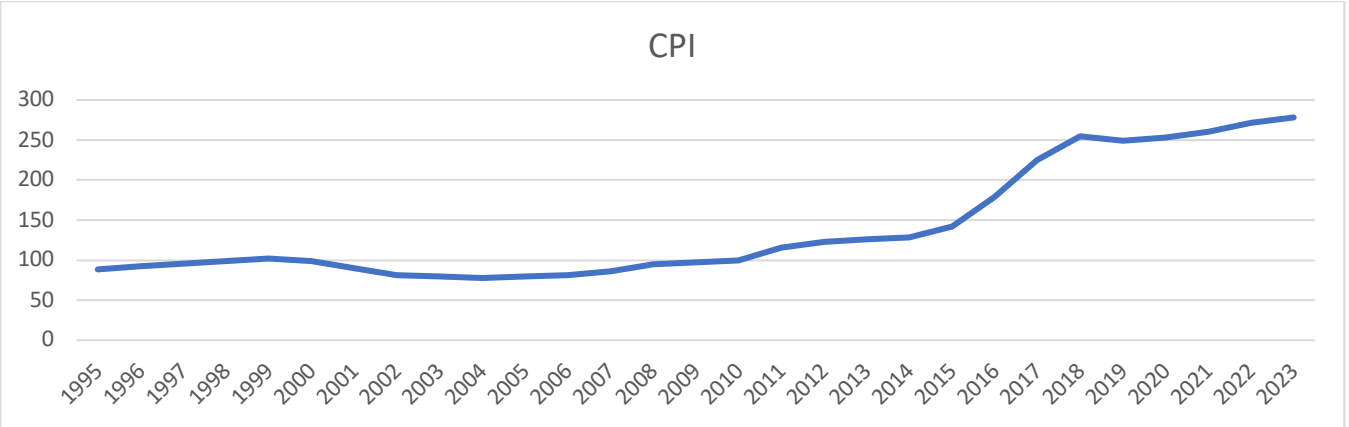

*شكل (2)المصدر: World Development Indicators، عمل الباحثة.

- **مؤشر التنمية البشرية:** وضع دليل التنمية البشرية ليبيا في الترتيب السادس بعد المائة من بين 189 دولة على أساس مؤشرات العمر المتوقع والتحصيل التعليمي ودخل الفرد، وذلك وفقا لتقرير التنمية البشرية لسنة 2020م لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

يشير مصطلح التنمية البشرية (HDI) إلى العملية التنموية التي تهدف إلى خلق بيئة تتيح للأفراد الحصول على المستوى المعيشي اللائق وحياة صحية وأكثر إنتاجية، وذلك وفقا للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، ويتكون مؤشر التنمية البشرية من ثلاثة أبعاد تتمثل في طول العمر والمعرفة والدخل، وهو مؤشر هام يقيس مدى النجاح في المساعي المبذولة لتحسين نوعية الحياة لدى الأفراد من قبل الحكومات.

يميل مؤشر التنمية البشرية في ليبيا إلى الارتفاع خلال السنوات الأولى للدراسة حتى بلغ أقصى ارتفاع له بقيمة 0.798 في سنة 2010م، وبدأ هذا المؤشر في الانحدار الحاد في سنة 2011م، ليعود مجدداً للارتفاع في السنة التي تليها، ولكنه لا يعود إلى سابق عهده فيما يتعلق بالزيادة في قيمة المؤشر، إذ لا يلبث أن يعود إلى الانخفاض الكبير خلال السنوات الثلاث المتتالية حتى يصبح بقيمة 0.687 في سنة 2016م، ومن ثم يعود إلى الزيادة من جديد في السنوات الثلاث الأخيرة من فترة الدراسة ولكنها زيادة متواضعة جدا مقارنة بالسنوات الأولى للدراسة.

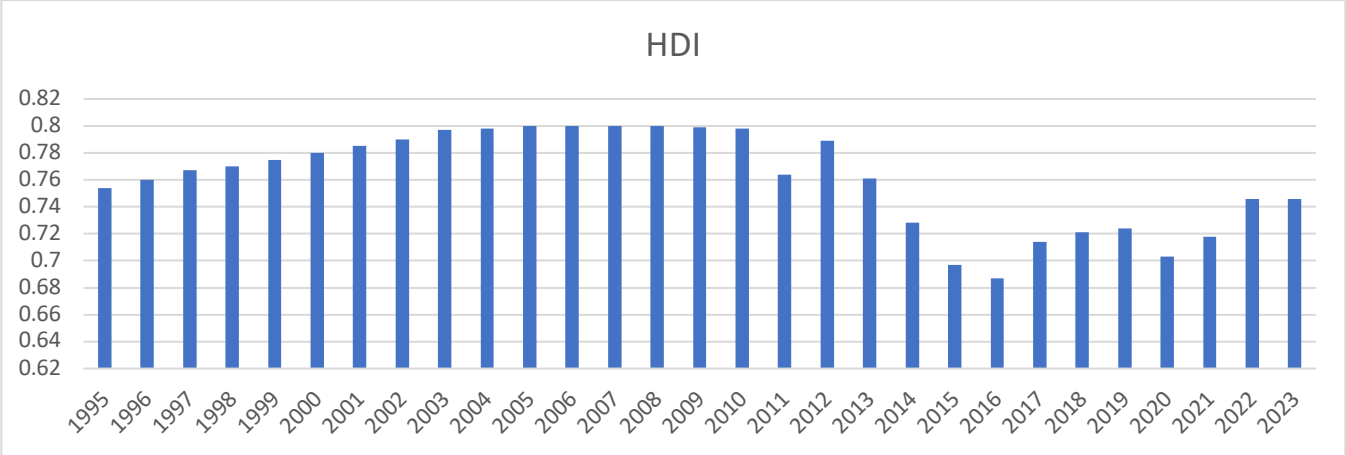

*شكل (3)المصدر: UNDP، عمل الباحثة.

- **مؤشر الإيرادات (النفطية وغير النفطية):** تمتلك ليبيا أكبر احتياطي نفطي مؤكد في افريقيا وتحتل المرتبة التاسعة عالمياً من احتياطيات النفط المؤكدة في العالم بالإضافة إلى أنها تمتلك خامس أكبر احتياط مؤكد من الغاز الطبيعي في أفريقيا، وتصنف ليبيا من الدول الغنية حيث تمتلك أكبر احتياطات النفط في أفريقيا والذي يمثل أكثر من 90% من إيراداتها، الأمر الذي يشير إلى محدودية مصادر الدخل فيها، وحسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي، أن ليبيا بلغت إيراداتها النفطية من إجمالي الإيرادات العامة 97.9 سنة 2021، ويشير التقرير أيضا أن ليبيا تأتي في المرتبة الثانية في الاعتماد على النفط كمصدر رئيسياً للإيرادات بعد العراق في الدول العربية المصدرة للنفط، أما عن التنويع الاقتصادي ووفقا للتقرير الخاص برصد ومتابعة الاقتصادي الليبي المنشور في خريف 2023، بأن ليبيا تعاني من الركود على عدة عقود مقارنة بالدول الأخرى، الأمر الذي يجعل من الاقتصاد الليبي اقتصاداً هشاً لا يمكنه مواجهة تقلبات أسعار النفط عالمياً في إشارة إلى عدم وجود تنوع في القاعدة الاقتصادية.(مرغم، 2024)

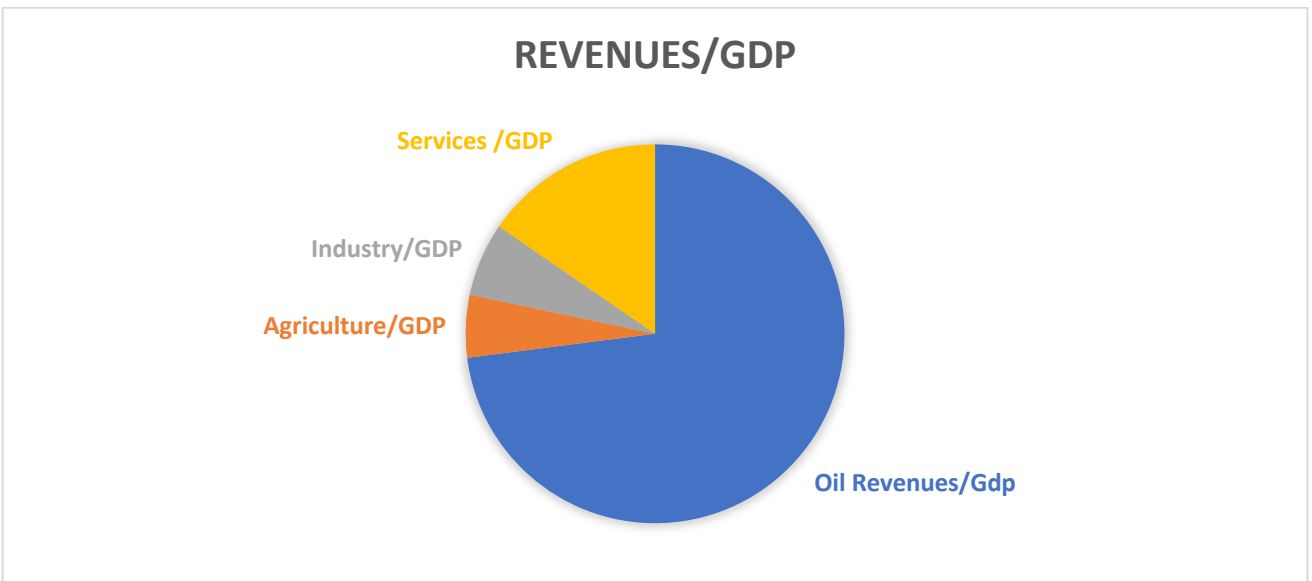

*شكل(4)، مساهمة بعض القطاعات (الزراعة، الصناعة، الخدمات، النفط) في الناتج المحلي الإجمالي لبعض سنوات الدراسة، اعتمادا على البيانات المنشورة في قاعدة بيانات البنك الدولي، اعداد الباحثة .

يشير القطاع الدائري السابق إلى متوسط مساهمة كل من القطاع النفطي والقطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي لـــ ليبيا لبعض السنوات، ويلاحظ أن الإيرادات النفطية تحظى بنصيب الأسد من اجمالي الإيرادات بنسبة 73% ، بينما مساهمة قطاع الخدمات لم تتجاوز 15%، قطاع الصناعة 6%، قطاع الزراعة5% ، أيضا يوضح الشكل السابق وجود اختلال في الهيكل الإقتصادي الليبي من خلال اعتماده الكبير على مصدر وحيد للدخل ولتمويل الميزانية العامة.

- **نسبة البطالة من اجمالي القوى العاملة:** تشير البطالة إلى نسبة أفراد القوى العاملة الذين ليس لديهم عمل، ولكنهم متاحين للعمل ويبحثون عن الوظائف مما يعكس عوامل مختلفة تؤثر على أسواق العمل في ليبيا مثل عدم الاستقرار السياسي والصراعات والأزمات الاقتصادية وضعف القطاع الخاص، حسبما جاء في تقرير نشره المكتب الإقليمي للدول العربية في منظمة العمل الدولية في شهر أبريل سنة 2024. واعتمادا على البيانات المنشورة في قواعد البيانات الدولية بلغت نسبة البطالة 19% تقريبا من اجمالي القوى العاملة في ليبيا وهي نسبة كبيرة جدا، وهو مؤشر على فشل سياسة التوظيف في حل مشكلة البطالة، ويعتقد خبراء اقتصاديون (أبو سنينة وأخرون) أن الاقتصاد الليبي يعاني من البطالة الهيكلية والبطالة المقنعة، وترتبط البطالة الهيكلية ببنية الاقتصاد الذي يتصف بعدم المرونة وغير منتج لفرص العمل، وبذلك يزداد معدل البطالة بزيادة عدد السكان، أما عن البطالة المقنعة فهي تضخم القطاع الحكومي بشكل أكبر مما يحتاجه العمل وينتج عن ذلك انعدام الإنتاجية.

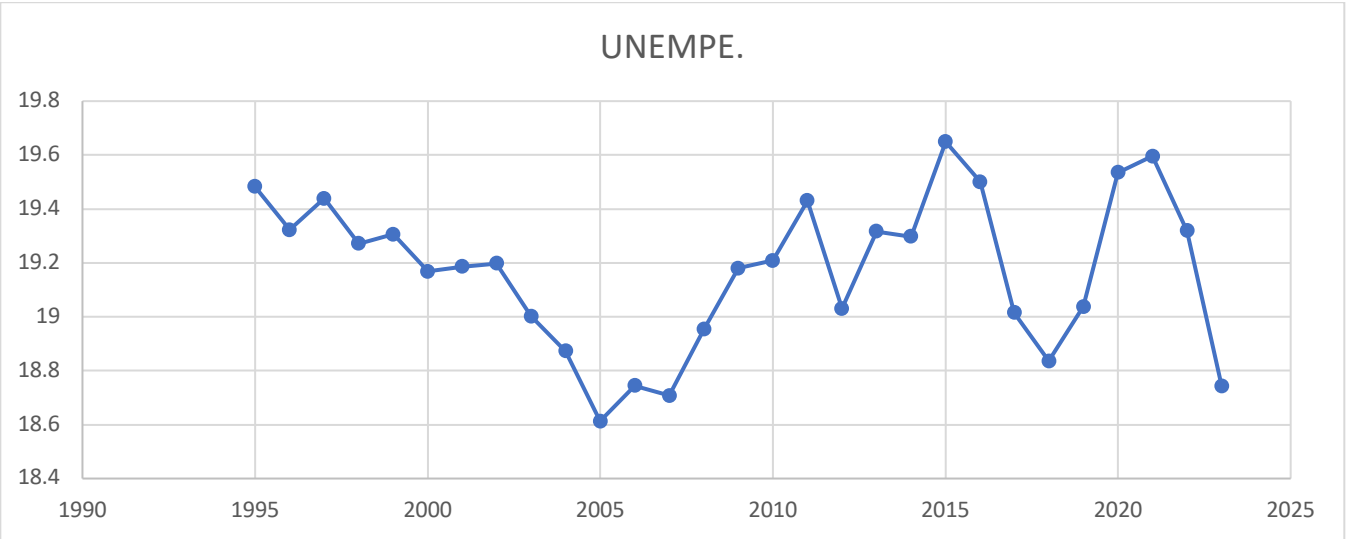

*شكل (5)المصدر: World Development Indicators، عمل الباحثة.

يوضح الشكل رقم (5) معدل البطالة في الاقتصاد الليبي نسبة للقوى العاملة، ويلاحظ أن هذا المعدل يتراوح بين 18.6-19.6 خلال فترة الدراسة وتعتبر النسبة الأعلى بين دول الجوار مقارنة بعدد السكان.

- **رصيد ميزان المدفوعات الليبي (الحساب الجاري):** رصيد الحساب الجاري هو عبارة عن مجموع صافي صادرات السلع والخدمات وصافي الدخل وصافي التحويلات الجارية، ويشير الحساب الجاري إلى قدرة الدولة على توازن المعاملات مع العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة.

تم أخذ بيانات رصيد الحساب الجاري منسوباً لإجمالي الناتج المحلي الاجمالي، إذ يوفر مؤشراً على مستوى التنافسية الدولية للبلد، عادةً ما تكون الدول التي تسجل فائضاً قوياً في الرصيد للحساب لديها اقتصاد يعتمد بشكل كبير على إيرادات التصدير، مع تصنيفات عالية للادخار ولكن طلب محلي ضعيف، من ناحية أخرى تسجل الدول التي تعاني من عجز في الرصيد الحالي للحساب واردات قوية، ومعدلات ادخار منخفضة ومعدلات استهلاك شخصية عالية كنسبة من الدخل المتاح. https://ar.tradingeconomics.com

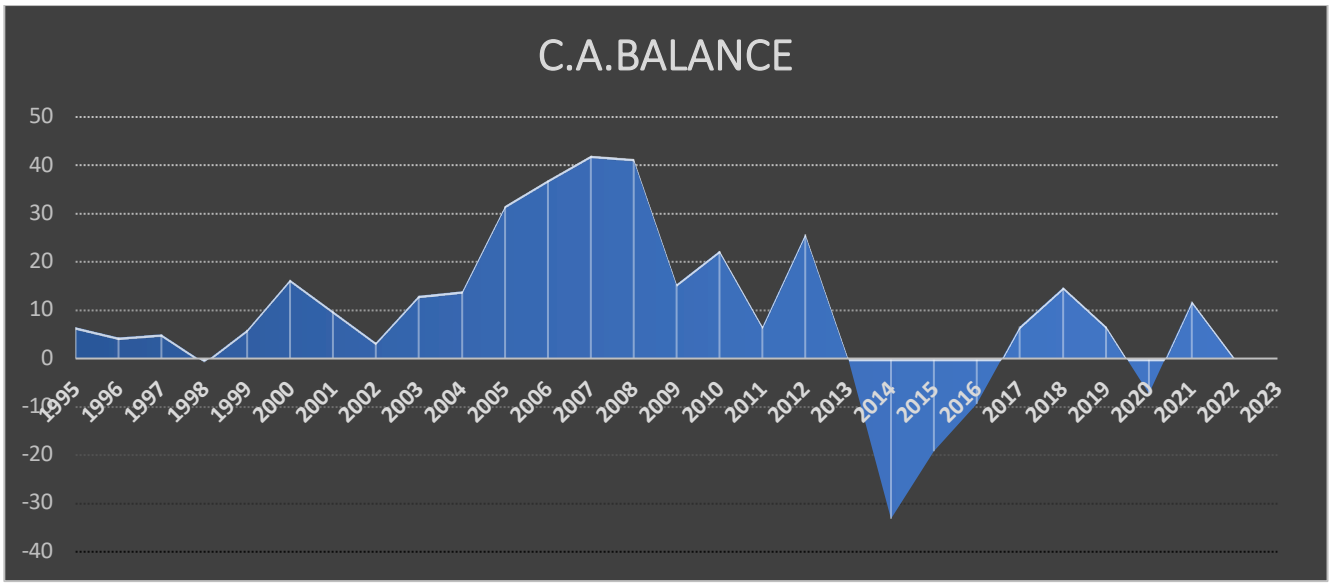

*شكل (6)المصدر: World Development Indicators، عمل الباحثة.

اعتماداً على الشكل البياني الذي يظهر تطور رصيد الحساب الجاري خلال فترة الدراسة، نلاحظ أن الفترة من 1995 إلى 2004 شهدت تذبذباً في هذا الرصيد نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ربما يرجع ذلك إلى التقلبات التي حدث في أسعار النفط عالميا، بالإضافة إلى العقوبات الدولية على ليبيا بسبب (قضية لوكربي)، ومن ثم ارتفع هذا الرصيد بداية من 2005 إلى 2008 ليعود إلى التذبذب بداية من 2009 حتى 2013 حين يصبح هذا الرصيد يعاني عجزا خلال السنوات 2014, 2015, 2016 ويعود ذلك لأقفال الحقول النفطية ودخول ليبيا في حرب ونزاع داخلي.

1.4 المقدّرات الاقتصادية لـــــ ليبيا:

يعرض هذا الجزء من الدراسة المقدرات الاقتصادية للبلاد والمعوقات التي تواجهها، هذه الإمكانات تتوفر في قطاعات مختلفة كـــــــ (الزراعة، الصناعة، السياحة، التجارة، الطاقة المتجددة)، والذي إذا ما تم الاستثمار في هذه القطاعات لخرجت ليبيا من فخ المورد الوحيد وهو النفط.

- **قطاع الزراعة:**

يعتبر من القطاعات الهامة في ليبيا، باعتباره مصدرا رئيسيا للغذاء، تمتلك ليبيا مساحة تبلغ حوالي 1.8 مليون كم$_2$، وتقدر المساحة الصالحة للزراعة بنحو 2% من إجمالي المساحة ما يعادل تقريبا 3.6 مليون هكتار أغلبها أراضي رملية أو طفلية رملية، ويتركز حوالي 80% من النشاط الزراعي في المناطق الساحلية (الفزواني،2016).

يرى فريق مجلس التخطيط الوطني (2013) أن المناطق الصحراوية التي يتوفر بها مخزون جوفي للمياه تسمح بزراعة المحاصيل التي تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه وبعض المحاصيل الشتوية التي لها القدرة على تحمل الجفاف، أما المناطق الساحلية والجبلية التي تتوفر فيها مياه الأمطار تسمح بزراعة غالبية الخضروات والفواكه.

قطاع الزراعة في ليبيا ليس خيارا فعالاً في تنويع مصادر الدخل ، نظرا لمحدودية الأراضي الزراعية والمياه، ولكن يعتبر وجهة هامة لسد حاجة السوق المحلي من السلع الزراعية وكذلك توفير فرص العمل إذا ما تم استخدام الخطط المناسبة لذلك.

- **قطاع الصناعة:** هناك العديد من المواد الخام الطبيعية التي تعتبر مواد أولية للعديد من الصناعات وخصوصاً في مجال صناعة الإسمنت ومواد البناء المختلفة والزجاج، وتم استخدام بعض منها وقامت عليها العديد من المصانع، إلا أن البعض الآخر لم

يستغل حتى الآن رغم توفر احتياطي جيد منها، مما يؤكد على إمكانية الاعتماد عليها وخصوصا في صناعة مواد البناء من أجل توفير احتياجات السوق المحلي وللتصدير أيضاً، حيث من شأن هذه الموارد أن تكون تنويعا لمصادر الدخل وعامل جذب للعملات الأجنبية.

- **قطاع السياحة:** رغم وجود الأماكن السياحية والواحات مثل (جبال أكاكوس، والشرشارة، واحة غات، واحة مرزق، قبرعون)، والمدن الأثرية في ليبيا مثل (لبدة، صبراتة، شحات، سوسة)، والتي تعتبر عوامل جذب سياحي، ولكن لم يتم توظيفها بشكل جيد لتكون وجهة السواح من مختلف دول العالم، اذ بالإمكان أن يساهم هذا القطاع في توسيع القاعدة الاقتصادية في البلاد.
- **قطاع التجارة (بوابة أفريقيا):** تمتلك ليبيا ساحل طويل على البحر الأبيض المتوسط يبلغ 1880 كيلو متر من شأنه أن يجعل منها ممرا لعبور التجارة بين قارتي أفريقيا وأوروبا، بالإضافة للمؤاني الليبية المتواجدة في البحر الأبيض المتوسط، وتتركز تجارة الإتحاد الأوروبي مع الدول الأفريقية في منطقة شمال وغرب وجنوب الصحراء حتى بلغت 86% من حركة التجارة الأفريقية، كل هذا من شأنه أن يجعل من ليبيا ذات دورا رئيسياً في استيعاب حركة التجارة بين القارتين.
- **قطاع الطاقة المتجددة:** أن تزايد استهلاك الطاقة التقليدية بشكل تصاعدي أدى إلى استنزاف الموارد الطبيعية وتزايد نسبة التلوث البيئي مما وجه الاهتمام صوب الطاقة البديلة (المتجددة)، ليبيا من الدول التي تعتمد بشكل كبير على مصدر الطاقة التقليدي، لما تشكله عوائد هذا المصدر من دخل كبير في جانب الإيرادات حتى أصبحت ليبيا من الدول الريعية، وبات استقرار الوضع الاقتصادي لديها رهين باستقرار أسعار النفط بالإضافة للاستقرار الأمني في البلاد، وبالتالي استخدام الطاقة المتجددة يعزز النمو الاقتصادي ويقود إلى التنمية المستدامة ويساهم في الحد من التلوث البيئي من خلال تعزيز الاقتصاد الأخضر.

تمتلك ليبيا موارد متعددة من الطاقة المتجددة كـــــ الإشعاع الشمسي، والرياح، حيث تقع ليبيا في منطقة الحزام الشمسي التي تتمتع بشدة الإشعاع الشمسي وتعد الأعلى عالمياً ويصل معدل الإشعاع الشمسي الذي تستقبله ليبيا يومياً إلى 7.1 كيلوواط/ساعة/م² في المناطق الساحلية وإلى 8.1 كيلوواط/ساعة م² في المناطق الجنوبية https://www.attaqa.net/

بالرغم من توفر هذه الموارد إلا أن ليبيا تعتمد على أكثر من 90% من احتياجاتها للطاقة من النفط والغاز، بالتالي يمكن الاستفادة من هذه الإمكانيات الهائلة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لتكون مصدراً للطاقة، وخاصة أن الطاقة الشمسية مخزون هائل لا ينضب ليس كما هو الحال بالنسبة للنفط، كما تحقق الطاقة المتجددة نمواً اقتصادياً مهماً من خلال تخفيض الاعتماد على النفط في توليد الطاقة، إذ أن الطاقة المتولدة عن الإشعاع الشمسي والمساحة الشاسعة والموقع الجغرافي الذي تتميز به ليبيا يمكن أن يؤهلها لتكون في مقدمة الدول المصدرة للطاقة الكهربائية الشمسية.

1.5 الهيكل الاقتصادي وتخطيط التنمية في ليبيا:

الهيكل الاقتصادي يوفر الأساس الذي يعتمد عليه في وضع سياسات التخطيط والتنمية الاقتصادية، ويشكل الإطار الذي يمكن من خلاله تحقيق النمو المستدام والشامل، ويمكن أن يقوم الهيكل الاقتصادي بدور حيوياً في التخطيط والتنمية الاقتصادية وذلك عن طريق تحديد الأولويات الاقتصادية ويتم من خلال فهم مكونات الهيكل الاقتصادي، حيث يمكن للحكومة تحديد القطاعات ذات الأهمية القصوى التي تحتاج إلى تعزيز أو تطوير، هذا الأمر من شأنه أن يساعد في توجيه الموارد نحو الأنشطة الاقتصادية التي يمكن أن تحقق أكبر فائدة للنمو الاقتصادي، ويسهم تحليل نقاط القوة والضعف في الاقتصاد في وضع استراتيجيات لمعالجة التحديات وتحسين الأداء الاقتصادي، إذ يمكن تحديد القطاعات التي تعاني من نقص في الكفاءة أو التكنولوجيا والعمل على تطويرها، بالإضافة إلى التخطيط الجيد لتوزيع الموارد حيث يسمح الهيكل الاقتصادي بتوزيع الموارد البشرية والمادية بشكل أكثر كفاءة وفعالية، والمحافظة على اقتصاد مستقر إذ يساعد ذلك في توفير بيئة مناسبة للنمو والتنمية، حيث يقلل من التقلبات الاقتصادية غير المتوقعة مثل التضخم والبطالة ويعزز الثقة بين المستثمرين وتحفيز الابتكار وتطوير تقنيات جديدة لتحسين العمليات الإنتاجية.

إن الوضع الحالي للاقتصاد الليبي ّ بكل تشـوهاته، ولا سـيما ً ارتفـاع قيمـة النفقـات العامة وضعـف الإنفاق الاستثماري، وقلة الإيرادات العامة واقتصارها بشـكل أساسـي على الإيرادات النفطية، لا يسـمح للدولة الليبية من أخذ مكانتها فـي الاقتصاد العالمي بما يتناسـب والإمكانيات المتاحة لليبيا، إذ يجب الاستفادة مـن المميزات التي يتميز بها الاقتصاد الليبـي كالموقـع الجغرافي وحجم المخزون النفطـي والموارد الطبيعية وقلة عدد السـكان، كل هذا من شأنه أن يجعل للبلاد موضع اسـتراتيجي مهـم في المنطقة، وكذلك بعض القطاعات الاقتصادية كتجارة العبـور والسـياحة والصناعـات الثقيلة، إلا أن تحقيـق أي اهداف تنموية ّ يجب أن يصحبـه إجـراءات واضحـة لمواجهة المعوقات والمشـاكل، والتي تشـمل في حالة ليبيا إعادة النظر في آليات المالية العامة ودعم القطاع الخاص وتقليل دور الدولة في التدخل في العملية الاقتصادية. (الاسكوا، 2021)

2. الجانب التطبيقي:

تعتبر قطاعات الزراعة والتصنيع والخدمات عناصر مهمة في اقتصاد أي دولة، فهي تساهم بشكل مباشر وهام في الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص العمل وتوفر مدخلات حاسمة لبقية الاقتصاد، وبالتالي يكون لها تأثير كبير على استثمار الدولة، أن القيام بإعادة هيكلة الاقتصاد بالتوسع في قطاعات أخرى يتطلب تغيير النماذج الاقتصادية القديمة بنماذج حديثة ومتطورة لدعم النمو الاقتصادي وتحسين كفاءته وقدرته على المنافسة محلياً وعالمياً، كما أن تنويع الاقتصاد يهدف إلى تحويل الاقتصاد بعيداً عن اقتصاد السلعة الواحدة إلى اقتصاد ينتج عدداً من السلع والخدمات المتعددة، للتغلب على تقلبات أسعار النفط والمحافظة على استقرار الاقتصاد المحلي. تأسيساً على أن توسيع قاعدة الاقتصاد تعزز من الناتج المحلي الإجمالي وتساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وهو السبيل إلى التنمية الاقتصادية، تحاول هذه الدراسة تحليل العلاقة بين قطاعات التصنيع والزراعة والخدمات والنمو في الناتج المحلي الإجمالي، وتستخدم البيانات السنوية من عام 2006 حتى عام 2018[1] وتشتمل منهجية البحث على بيانات السلاسل الزمنية التي تم جمعها من قاعدة بيانات البنك الدولي.

2.1 وصف النموذج:

محاولة لتحديد أثر كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وهو النمو في الناتج المحلي الإجمالي لليبيا، توضح العلاقة التالية ذلك رياضيا:

$$GDP = f(AGR, IND, SEV) \quad \ldots\ldots (1)$$

GDP النمو في الناتج المحلي الإجمالي، متغيرا تابعاً

المتغيرات المستقلة:

AGR القيمة المضافة للزراعة

IND القيمة المضافة للتصنيع

SEV القيمة المضافة للخدمات

تتبع هذه الدراسة في اختبار أثر القطاعات المختلفة على النمو في الناتج المحلي الإجمالي عدد من الدراسات في ذات المجل ، على سبيل المثال، أنظر (Kunda and Chihna, 2017).

من أجل فهم العلاقة وأهمية المتغيرات أعلاه، تم التعبير عن النموذج القياسي الاقتصادي على النحو التالي:

$$GDP = \beta 0 + \beta 1\ AGR + \beta 2\ IND + \beta 3\ SEV + \mu \quad \ldots\ldots (2)$$

[1] تم اختيار هذه السنوات بسبب عدم إتاحة بيانات بعض المتغيرات عن سنوات غيرها.

حيث يعبر كل من، μ عن حد الخطأ، $\beta 0$ ثابت النموذج، بينما تعبر كل من $\beta 1$، $\beta 2$، $\beta 3$، على المعلمات المطلوب تقديرها للمتغيرات المستقلة.

2.2 منهجية التقدير:

تعتبر هذه البيانات المأخوذة من قاعدة بيانات البنك الدولي كعينة من سنوات الدراسة، باعتبار عدم توفر كافة البيانات مما أدى لاستخدام البيانات المتاحة فقط حتى تعطي صورة عن أثر مساهمة كل من القطاعات الثلاث في نمو الناتج المحلي الإجمالي لليبيا.

بدأت منهجية التقدير بـــــ الوصف الاحصائي للبيانات باستخدام (Eviews 9) وكانت النتيجة على النحو التالي:

جدول(1)، الوصف الاحصائي للمتغيرات

	GDP_	AGR_VAL_ADD	IND_VAL_ADD	SEV_VAL_ADD
Mean	3.595582	2.749132	3.828875	47.62868
Median	-0.162048	2.415485	3.958882	49.56889
Maximum	86.82675	4.611780	5.038202	77.83971
Minimum	-50.33852	1.383653	2.311160	21.49165
Std. Dev.	31.63217	1.154869	0.872853	19.97951
Skewness	1.135046	0.305532	-0.347846	0.052940
Kurtosis	5.218613	1.597790	1.810888	1.545039
Jarque-Bera	5.457597	1.267279	1.028069	1.152733
Probability	0.045298	0.530657	0.598078	0.561936
Sum	46.74256	35.73872	49.77538	619.1728
Sum Sq. Dev.	12007.13	16.00467	9.142473	4790.171
Observations	13	13	13	13

*مخرجات Eviews9، عمل الباحثة

يوضح الشكل السابق المتوسط الحسابي والوسيط للمتغيرات في النموذج القياسي، بالإضافة لأصغر قيمة وأكبر قيمة من القيم المختارة، وأيضا يبين الجدول عدد المشاهدات التي توفرت عنها البيانات، ويوضح الشكل أن البيانات تتوزع توزيعاً طبيعياً حيث احتمالية اختبار Jarque-Bera كانت أقل من 0.05.

بعد ذلك تم اختبار سكون السلاسل الزمنية لكل متغير وقد أوجد التقدير أنها تستقر كلها عند الفرق الأول، وبذلك تم تقدير النموذج القياسي بطريقة المربعات الصغرى (OLS)، وظهرت نتائج تقدير معادلة الانحدار في الجدول رقم (2).

بعد تقدير النموذج أُجريت الاختبارات التشخيصية للنموذج لمعرفة صلاحية النموذج المقترح للتقدير، وأتضح خلو النموذج من المشاكل التي تضعف جودة التقدير.

جدول(2)، نتائج التقدير

Dependent Variable: GDP_
Method: Least Squares
Sample (adjusted): 2006 2018

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AGR_VAL_ADD	52.59427	25.05420	2.099220	0.0890
IND_VAL_ADD	33.64138	13.12362	-2.563422	0.0335
SEV_VAL_ADD	3.722650	1.717520	-2.167457	0.0521
C	169.5054	67.17689	2.523269	0.0156

R-squared	0.719387	Mean dependent var	3.233433
Adjusted R-squared	0.574282	S.D. dependent var	33.01056
S.E. of regression	24.16135	Akaike info criterion	9.468587
Sum squared resid	4670.167	Schwarz criterion	9.630223
Log likelihood	-52.81152	Hannan-Quinn criter.	9.408744
F-statistic	4.177724	Durbin-Watson stat	2.293714
Prob(F-statistic)	0.046998	Wald F-statistic	2.999619

*مخرجات Eviews9، عمل الباحثة

2.3 تفسير نتائج التقدير:

أكدت نتائج تقدير النموذج لقياس أثر كل متغير من المتغيرات على النمو في الناتج المحلي الإجمالي لـــــ ليبيا خلال السنوات المختارة، قبول الفرضية التي تقضي بوجود أثر إيجابي ومعنوي ذو دلالة إحصائية بين المتغيرات، حيث أظهر التقدير إن القيمة المضافة للتصنيع هي 33.64 مما يعني أنه لكل زيادة بنسبة بوحدة واحدة في السلع المصنعة، سيزداد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة33 وكان المعامل موجباً وذو دلالة إحصائية مع احتمالية أقل من 0.05، كذلك دعمت نتائج التقدير الفرضية التي تقضي بأن قطاع الخدمات يساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث ظهرت قيمة المعلّمة المقدرة للمتغير قيمة موجبة ومعنوية، إذ أن كل زيادة في القيمة المضافة لقطاع الخدمات تؤدي إلى زيادة النمو في الناتج بـــــ 3.7 مع ثبات العوامل الأخرى أيضا في وجود دلالة إحصائية مقبولة، في المقابل لم تظهر مساهمة القيمة المضافة للزراعة في نمو الناتج المحلي الإجمالي أي دلالة معنوية رغم وجود الأثر الإيجابي لذلك.

أظهرت النتائج المدرجة بالجدول السابق القوة التفسيرية للنموذج والتي تقدر بـــ (R-squared = 71%)، بمعنى أن النموذج القياسي قادر على تفسير ما يقارب 72% من نتائج التقدير.

خلال العقدين الماضيين لم يكن أداء قطاع الزراعة في ليبيا جيداً، ونتيجة لذلك استمرت الإنتاجية في الانخفاض بسبب عدد من العوامل كـــــ السياسات الحكومية والمناخ والبيئة الجغرافية والإفراط في الاعتماد على النفط مصدرا للدخل، لذا على الحكومة أن تعمل على زيادة الإنتاج المحلي من المنتجات الزراعية لسد حاجة السوق المحلي بالإضافة إلى الاهتمام بالصيد والثروة الحيوانية بهدف تحسين الأداء، إذ تمكنت الحكومة الليبية من مواصلة تعزيز القطاع الزراعي سيكون بالإمكان زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة أكبر، لأن هذا القطاع لديه القدرة على تعزيز الاقتصاد الوطني ويجب القيام بالكثير لخلق القيمة المضافة في القطاع الزراعي مما سيعزز بدوره الناتج المحلي الإجمالي الليبي.

يشكّل قطاع التصنيع أهمية حيوية فيما يتعلق باستراتيجية الاقتصاد الكلي للبلاد لتشجيع النمو الاقتصادي الواسع النطاق، وعلى الحكومة العمل على تعزيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف المناطق من أجل تعزيز أنشطة التصنيع وتحسين جودة التصنيع الموجودة ونموها، يجب أن تكون القيمة الإضافية هي العامل الرئيسي الذي سيؤدي بدوره إلى تحسين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. يتألف قطاع الخدمات من الأنشطة التي يقدم فيها الناس معرفتهم ووقتهم لتحسين الإنتاجية والأداء الذي يوفر حاجة عامة مثل النقل والاتصالات أو المرافق مثل الكهرباء والمياه وما إلى ذلك. لكي يتمتع قطاع الخدمات في ليبيا بالقدرة على تعزيز نمو الناتج المحلي الإجمالي تحتاج الحكومة الليبية إلى البدء في توفير وتدريب رأس المال البشري الماهر وتحسين عدد من الخدمات داخل الاقتصاد حيث أظهرت إمكاناتها في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، كما يمكن للحكومة أن تبتكر المزيد في قطاع الخدمات للحصول على معدل نمو مرغوب فيه للناتج المحلي الإجمالي.

3. الخاتمة والتوصيات:

تم اعتماد أساليب نظرية وتطبيقية للتعرف على الهيكل الاقتصادي الليبي وتطور المؤشرات الاقتصادية المختلفة ودورها في التخطيط للتنمية، تطبيقياً تم الاعتماد على الانحدار الخطي المتعدد لمعرفة تأثير القيمة المضافة للزراعة والخدمات والتصنيع على أداء الناتج المحلي الإجمالي، تم تطبيق الاختبارات المختلفة على السلاسل الزمنية للمتغيرات الثلاث وفقا للبيانات المتاحة في قاعدة بيانات البنك الدولي، كان متغير القيمة المضافة للقطاع الخدمات وقطاع الصناعة هما الأكثر بروزًا والذي أظهرا التأثير القوي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، في المقابل هناك متغيرات أخرى تؤثر على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بصرف النظر عن المتغيرات المستقلة الثلاثة التي تم تحليلها، على الباحثين مستقبلا النظر في استخدام جوانب أخرى للمساهمات في الناتج المحلي الإجمالي، من شأنها أن تساعدنا في اكتساب فهم أعمق لمكونات الهيكل الاقتصادي وتساعد متخذي القرار في البحث عن مصادر بديلة للدخل وداعمة للنمو الاقتصادي والتنمية، وما هذه الدراسات العلمية إلا أداة تسهم في التخطيط الجيد والداعم لمسيرة التنمية في البلاد في ظل ظروف عدم الاستقرار السياسي والأمني التي تمر به، وتوصى الباحثة بناء على ما تم استعراضه نظريا وتطبيقيا بالآتي:

1. توسيع القاعدة الإنتاجية وتقليص اعتماد الاقتصاد الوطني على مصدر وحيد للدخل هدفاً استراتيجياً يجب تحقيقه، وذلك بتنويع الاقتصاد عن طريق تحفيز الاستثمارات وجذبها والتوظيف الجيد للموارد المالية والبشرية.
2. يعتبر عدم الاستقرار السياسي والأمني التحدي الحقيقي الذي قد يسبب في طول أمد الأزمة الليبية ويعيق مسيرة التنمية، لذا يجب العمل على تعزيز الاستقرار في كافة ربوع البلاد.
3. تأسياً على أن قطاع الزراعة قطاع حيوي يمكن الاعتماد عليه في تخفيض القيمة المدفوعة للاستيراد من الخارج فيما يغطي السوق المحلي من المنتجات الزراعية بغية الوصول إلى الاكتفاء الذاتي.
4. العمل على توفير معلومات كافية بالفرص الاستثمارية المتاحة في ليبيا من شأنها أن تكون واجهة تفيد المستثمرين المحليين والأجانب في مشروعاتهم، بالإضافة لخلق المناخ المناسب لجذب المستثمر الأجنبي على وجه خاص.
5. تقليص دور الدولة والقطاع العام في النشاط الاقتصادي وذلك بإفساح المجال أمام القطاع الخاص في دعم النمو في الناتج المحلي الإجمالي بمنحهم التسهيلات الائتمانية اللازمة ودعمهم بكل الوسائل الممكنة.

المراجع:

1. الإسكوا، " دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق "، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، (2020).
2. الاسكوا. الأمم المتحدة، دور الدولة في التنمية الاقتصادية المستدامة والتموضع الاستراتيجي لليبيا في الاقتصاد العالمي 2021.
3. حجير. مبارك، الاقتصاد الليبي- دراسة عربية مقارنة، دار مكتبة الاندلس، بنغازي، 1973.
4. دراسة تطبيقية على الدولة الليبية 2022-2002 ، المؤتمر العلمي جامعة الزيتونة، طرابلس 2024.
5. الطاقة، الرئيسية/ طاقة متجددة/ بدء تنفيذ أول مشروع للطاقة الشمسية في ليبيا بقيادة توتال، 2022-06-16، https://www.attaqa.net/
6. عبد المجيد. احمد فتحي، أثر اختلال الهيكل الزراعي في النمو الاقتصادي لبعض الدول النامية، مجلة الزراعة العراقية، مجلد 4، عدد 8، 136-144، 1999.
7. عتيقة. علي، أثر البترول على الاقتصاد الليبي، دار الطليعة، 1972.
8. مجلس التخطيط الوطني، " الاستراتيجية الوطنية للتنمية المكانية " اعداد فريق المجلس، يونيو (2013)، ص: 70، 90.
9. مرغم. ليلى التهامي، أثر الاستقرار السياسي والأمني على التنويع الاقتصادي لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية، دراسة تطبيقية على الدولة الليبية (2002-2022)، المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الزيتونة، ليبيا، 2024.
10. ناصر عبد الكريم الفزواني " الاقتصاد الليبي: الواقع والتطلعات دراسة تحليلية مبسطة بالتطبيق على قطاع النفط خلال الفترة من 1969-2014 " دراسة بحثية، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، 2(1)، ص: 315-349، مارس (2016)، ص: 337.
11. والاس بيترسون ، 1968، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، ترجمة صلاح دباغ، الجزء، المكتبة العصرية، بيروت.

12. resistance. Ahmida, A. A. (2011). The making of modern Libya: state formation, colonization, and State University of New York Press.
13. Kunda, D., & Chihana, S. (2017). Analysis of value added services on GDP Growth Rate using Data Mining Techniques. Database Systems Journal, 8(2).
14. Ocampo, J. A., Rada, C., & Taylor, L. (2009). Economic structure, policy, and growth.
15. St John, R. B. (2013). Libya: continuity and change. Routledge.
16. Wright, J. (2022). Libya: a modern history. Routledge.